

إعداد الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي وبرنامجها التنفيذي بنسبة (100) في المائة



أنجزت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الكثير من من أهداف ومضامين المصفوفة التنفيذية
للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ذات الصلة بتنمية وتطوير
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع تباين نسبة الإنجاز من قطاع إلى آخر.

إعداد / مركز إدارة المعلومات

واستثنائهم من تحديد سقف الرسوم الدراسية، بالإضافة إلى تأهيلهم في مجالي اللغة والحاسوب على نفقة الوزارة قبل ابتعاثهم للخارج، وأقرت أيضاً منح الاستمرارية للطلاب والمتفوقين المبتعثين على نفقة الدولة والحاصلين على درجات الامتياز وجيد جداً في التخصصات العلمية والنادرة لمواصلة دراستهم العليا تقديراً لتفوقهم. وفقاً للوزير باصرة. وأشار الدكتور صالح على باصرة إلى أنه تم وضع خطوات تنفيذية لقانون البعثات والمنح الدراسية، حيث تم تنزيل ألف و623 طالباً وطالبة من الطلاب المتخرجين والمتعثرين. كما قامت الوزارة في ذات الصدد بتفعيل عمل لجان الابتعاث كاللجنة العليا للبعثات، والتي عقدت عدة اجتماعات خرجت منها بخطة عمل تضمنت عدداً من الإجراءات باتجاه تصحيح الاختلالات وتحديد آلية لتوزيع المنح، بالإضافة إلى تفعيل اللجنتين المنبثقتين عن اللجنة العليا للبعثات وهما لجنة تأهيل موظفي الدولة ولجنة التأهيل العام وتأهيل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وقال الوزير: "كما تم تصميم نظام لحوسبة نشاط البعثات بهدف تكوين قاعدة بيانات لجميع الطلاب المبتعثين للخارج لحفظ بياناتهم الدراسية والرجوع إليها بكل سهولة ويسر، لافتاً إلى أنه تم إدخال بيانات خمسة آلاف طالب وطالبة إلى النظام من خلال توزيع استمارات معلومات لجميع الطلاب عبر

المتنافسين وفرزها وفقاً لمعايير دقيقة وواضحة وإعلان أسماء الفائزين عبر وسائل الإعلام، حيث بلغ عدد الطلاب المبتعثين للخارج للدراسات الجامعية خلال العام الماضي 535 طالباً وطالبة، فيما بلغ عدد الموفدين للدراسات العليا لنفس العام 340 طالباً وطالبة وتم إعلان أسمائهم عبر وسائل الإعلام من أجل تحقيق مبدأ الوضوح والشفافية الذي انتهجته الوزارة تطبيقاً للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية. كما اعتمدت الوزارة لأول مرة -حسب الوزير- آلية المنح الداخلية للذين يحصلون على منح خارجية ولا يرغبون بالسفر إلى الخارج من خلال توفير مقاعد لهم بالجامعات اليمنية وصرف 100 دولار كمساعدة شهرية لهم حتى لا يحرم المتفوقون غير الراغبين بالدراسة في الخارج من الميزات الممنوحة لهم نظير تفوقهم خاصة الطالبات اللائي كن يحرمن من هذه الميزات بسبب الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة ومكنتهن هذه الآلية من الدراسة في التخصصات التي يرغبن فيها وعلى نفقة الدولة في الداخل بالإضافة إلى عدم ضياع منح التبادل الثقافي وقد بلغ عدد المنح الداخلية خلال العام الماضي 110 منح دراسية. وترجمة لما ورد في برنامج فخامة رئيس الجمهورية فيما يتصل بدعم المتفوقين وتشجيعهم قامت الوزارة بمنح أوائل الجمهورية حرية الاختيار في التخصص وبلد الدراسة

أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور صالح علي باصرة أن الوزارة حرصت على الاستغلال الأمثل للموارد المالية الضخمة المرصودة المجال والتي تصل إلى حوالي 34 مليون دولار سنوياً لعدد لسبعة آلاف طالب وطالبة مبتعثين إلى 43 دولة شقيقة وصديقة حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات لتصحيح عملية الابتعاث للخارج من خلال اعتماد مبدأ الوضوح والشفافية وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع وحصر عملية الابتعاث في التخصصات النادرة التي تحتاج إليها البلاد وتلبي متطلبات التنمية الشاملة. وأكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي أنه تم حصر كافة الحالات والمعاملات المتعثرة منذ سنوات لمن صدرت لهم قرارات إيفاد أو لديهم توجيهات سابقة كانت موقفة لدى وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمالية، مبيناً أنه ومن خلال التفاوض مع وزارة المالية تم التوصل إلى اعتماد المستحقات المالية لعدد ألف و171 طالباً وطالبة موزعة على درجات البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه. كما قامت الوزارة بالتفاوض مع وزارة المالية وتم اعتماد مائة دولار زيادة شهرياً لكل طالب وطالبة مبتعث. وفيما يتعلق بعملية الابتعاث أشار الوزير باصرة إلى أن الوزارة قامت بالإعلان في وسائل الإعلام عن كافة مواردها من المنح (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) واستقبال ملفات